إدغار موران

في مفهوم الأزمة

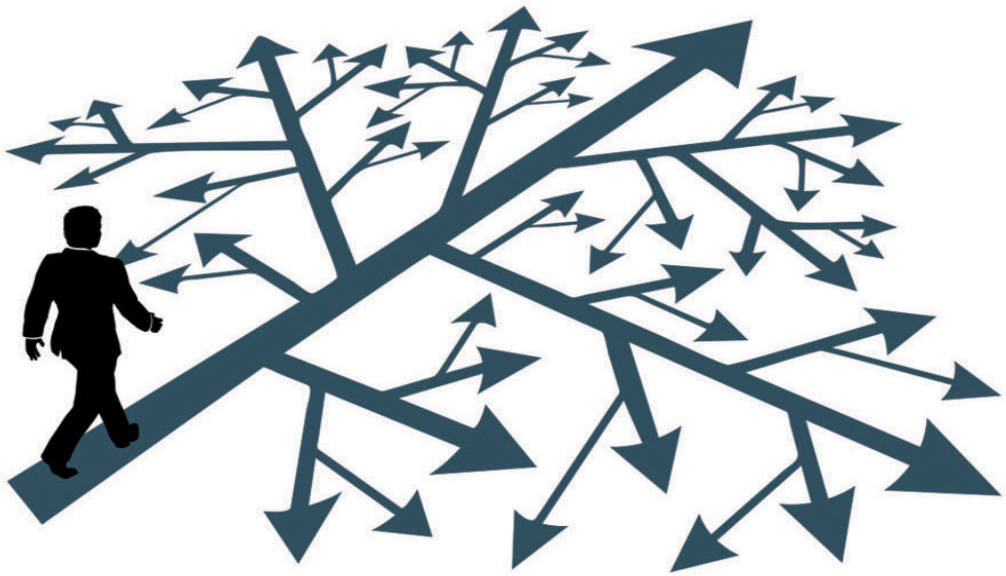

ترجمة

بديعة بوليلة

دار الساقي

إدغار موران

في مفهوم الأزمة

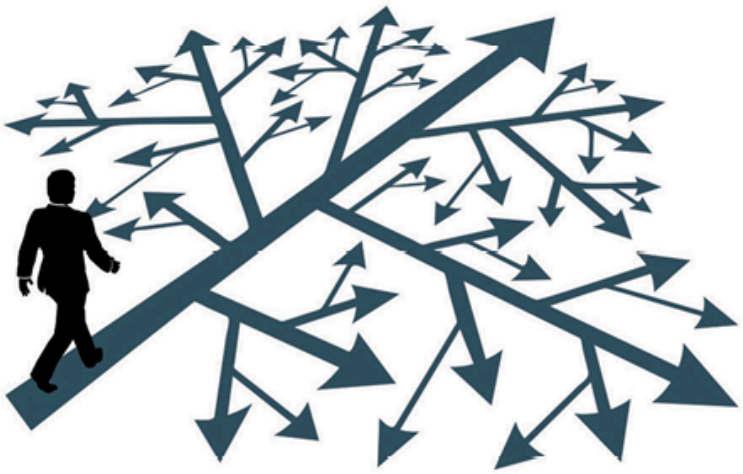

ترجمة

بديعة بوليلة

دار الساقي

في مفهوم الأزمة

إدغار موران

في مفهوم الأزمة

ترجمة

بديعة بوليلة

دار الساقي

هذا الكتاب مُجازٌ لمتعتك الشخصية فقط. لا يمكن إعادة بيعه أو إعطاؤه لأشخاصٍ آخرين. إذا كنت مهتمّاً بمشاركة هذا الكتاب مع شخصٍ آخر، فالرجاء شراء نسخة إضافيّة لكل شخص. وإذا كنتَ تقرأ هذا الكتاب ولم تشتره، أو إذا لم يُشترَ لاستخدامك الشخصي، فالرجاء شراء نسختك الخاصّة. شكراً لك لاحترامك عمل المؤلّف الشاق.

Edgar Morin, Pour une crisologie, Editions de L'HERNE 2016

© Editions de L'HERNE 2016

Published by arrangement with Agence littéraire Astier-Pécher

ALL RIGHTS RESERVED

الطبعة العربية

©دار الساقي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الورقية الأولى، ٢٠١٨

الطبعة الإلكترونية، ٢٠١٨

ISBN-978-614-03-0175-7

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، بيروت. ص.ب.: ٥٣٤٢/١١٣.
الرمز البريدي: ٦١١٤ ـ ٢٠٣٣
هاتف: ٨٦٦٤٤٢ ١ ٩٦١، فاكس: ٨٦٦٤٤٣ ١ ٩٦١

e-mail: info@daralsaqi.com
يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني

www.daralsaqi.com
تابعونا على

@DarAlSaqi

دار الساقي

Dar Al Saqi

مقدّمة المؤلف للطبعة العربية

كثيراً ما يستخدم مصطلح الأزمة كمكوّن أو حتّى كتفسير لكنّه لم يخضع أبداً للمساءلة.

يحمل مفهوم الأزمة داخله اختلال التوزان وغياب اليقين. يمكن أن يتعلّق غياب اليقين بسبب الأزمة لكنه متعلّق دائماً بمستقبلها. هل سوف تُمتص؟ هل ستتفاقم؟ هل ستسبّب تراجعاً أو تقدّماً... أو الاثنين معاً؟ أو عودة إلى الوضع القائم؟

كما يشمل غياب اليقين طبيعة الأزمة نفسها: هل هي مجرّد فوضى أو أزمة، مهما كانت، أزمة أعصاب أو أزمة عالميّة؟ هل لها ملامح خاصّة؟

حاولت أن أثبت أنّ الأزمة، إضافة إلى اختلال التوازن وغياب اليقين اللذين تحملهما، تتمظهر في الإخفاق في ضبط نظام الكبح أو كبت الانحرافات (ارتجاع سلبي back négatif–feed) للحفاظ على الاستقرار، ومن هنا، تتطوّر الانحرافات التي لا تعود مكبوتة وتصبح اتجاهات فعالة. والأخيرة إذا ما تطوّرت، تهدّد بعمقٍ أكثرَ النظامَ المتأزّم. في النظم الفيزيائية، يُشكّل تطوّر الانحرافات ارتجاعاً إيجابياً يدمّر أو يفكّك النظام. أمّا في النظم الحيّة، وبخاصة الاجتماعية، يقود تطوّر الانحرافات إلى تحوّلات رجعيّة أو تقدّميّة، وحتّى إلى ثورة.

تُحفّز أزمة مجتمع ما مسارين متناقضين: الأوّل البحث عن حلول جديدة تحفّز الخيال والإبداع، والثاني البحث عن الخلاص بالعودة إلى استقرار ماضٍ وبالتعلّق بمنقذ قدري وكذلك بإدانة أو حرق مذنب ما. يمكن أن يكون هذا المذنب قد تسبب في أخطاء أدت إلى الأزمة أو أنّه مذنب خيالي، أي كبش فداء، يجب التخلّص منه.

من اللافت أنّه عندما تتفاقم الأزمة وتتواصل من أزمة إلى أزمة، فإنّ انحرافات الأزمة الأولى تصبح هي القاعدة. ولكن بما أنّ الأزمة تستمر بطريقة جديدة، فإنّها (أي الانحرافات الأولى) تُغلب بانحرافات جديدة بالنسبة إليها، ويقع التخلّص منها أو تكون ضحية، أي يصير منتصرو أزمة أولى مهزومي الأزمة الثانية.

أتمنى أن تكون الإشارات التي يحملها هذا الكتاب مفيدة للقارئ العربي الذي يواجه أزمات عدّة ومتراكبة. لا يمكن لهذه الإشارات أن تشكّل تشخيصاً أو خطّ سلوك لكنّها تُحرّض العقل على أن يكون حاضر الانتباه دائماً إلى الانحرافات التي تتطور، والتحوّلات الرجعية أو التقدمية، والظواهر النفسيّة التي تحفّزها الأزمة للبحث عن حلول.

إدغار موران

توطئة[1]

1 مقابلة أجراها فرنسوا ليفونيه مع الكاتب في ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦.

فرنسوا ليفونيه: في أيّ سياق "نظريّ" و"عمليّ" كتبت **في مفهوم الأزمة** الذي نُشِر للمرّة الأولى عام ١٩٧٦[2]؟

2 *Communications*, n° 25, 1976, p.149–163.

إدغار موران: لطالما صدمتني هذه المفارقة: عند اليونان توافق كلمة "أزمة" – krisis – اللّحظة التي تُمَكِّن من تشخيص المرض، أي اللّحظة التي تكون فيها أعراض مرض معيّن واضحةً جدّاً، فتُتيح للأطبّاء القول إنّها الحصبة أو الإنفلوانزا، في حين أنّ كلمة "أزمة"، كما نفهمها اليوم، تعني العكس تماماً: إنّها تُتَرجِم صعوبة التشخيص. في المُجمَل، تأتي الأزمة هنا بغياب اليقين. لذلك، شرعت في تحليل معنى هذه الكلمة. ومن بين المكوّنات المتأصّلة في هذا المفهوم فكرة الزيادة في غياب اليقين؛ عندما نتحدّث عن أزمة وزاريّة، لا نعرف جيّداً من سيكون الوزراء الجدد أو رئيس الحكومة الجديد، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أزمة اقتصاديّة، إذ لا نعرف ماذا سينتج عنها. هذا هو المستوى الأوّل من التّحليل.

على مستوى ثانٍ، إذا ما رجعنا إلى مفهوم الضّبط السبرانيّ[3]، فإنّ الأزمة تعني وفق منطق الارتجاع السلبي (back négatif–feed)، الذي يمكّن من التّقليل من الانحرافات بمجرّد ظهورها، أنّ وسيلة الضّبط لم تعد تعمل بطريقة صحيحة، وأنّ انحرافاً قد ظهر في سياق الأحداث والأمور. أمّا وفق منطق الارتجاع الإيجابي (الذي يناقض السّلبي، إذ إنّه يفكّ الضّبط)، فيمكن للانحراف إذا ما تطوّر أن يقود إلى تفكّك النّظام، وهو ما يحدث في النّظم الفيزيائيّة. إنّ ما أثار اهتمامي بصفة خاصّة، في النُّظم الحيّة، وبالأخصّ البشريّة والاجتماعيّة، أنّه يمكن للانحراف الذي تسبّبه الأزمة أن يفسح المجال أمام تنظيم جديد قد يكون أفضل لأنّه يجيب عن الأسباب التي أثارت الانحراف. إذن، تحوي الأزمة إمكانات سلبيّة (تراجع وتدمير)، وإمكانات إيجابيّة تُمكّن بفضل الخيال الخلاّق من إيجاد حلول جديدة، أو يؤدّي هذا الانحراف، كما يحدث غالباً، إلى العودة إلى الوضع السابق *statu quo ante*.

3 نسبة إلى السبرانيّة، وهي منهجيّة عابرة للاختصاصات تهتّم بدراسة التنظيم الذاتيّ أو التحكّم الذاتيّ للمعدّات التقنية والكائنات الحيّة والأنظمة السياسية والاقتصاديّة... إلخ. (المترجم)

استناداً إلى هذا التعريف يبدو لي مفهوم الأزمة إجرائيّاً[4].

4 بمعنى أنّ المفهوم النظري أصبح قابلاً للتمييز وللقياس بوضوح، ويمكن إدراكه انطلاقاً من الملاحظات التجريبيّة (opérationnel). (المترجم)

ف. ل.: لكن، أليست الأزمة في كلّ مكان؟ كلّ شيء في أزمة بطريقة ما...

إ. م.: يجب توخي الحذر عند استخدام هذا المفهوم. فإذا ما نظرنا إلى التطوّر التاريخي، تاريخ أوروبا على سبيل المثال، يظهر ما يمكن أن يبدو كأنّه تطوّر بسيط – كالانتقال في القرن الثامن عشر والتاسع عشر من مجتمع ما قبل صناعي إلى مجتمع صناعي – بمظهر أزميّ عند التحليل. أوّلاً من طابعه غير المتوقّع، ثمّ لأنّه قد أثار تفكّك نظام قديم. وهكذا هو نظام التسييج[5] في إنكلترا الذي تسبّب في التّرحيل الجماعي للفلّاحين نحو ضواحي المدن، حيث أصبحوا عمّالاً. العمليّة نفسها حدثت في فرنسا، وفي ألمانيا، وهي تحدث اليوم في البلدان الأفريقيّة والآسيويّة. ندرك بذلك أنّ ظواهر التطوّر ليست خطيّةً[6]، بل على العكس، إنّها تثير دائماً مظاهر تفكّك لكلّ النظام القديم أو لجزءٍ منه على أقلّ تقدير، وتخلق نُظماً جديدة.

5 يستخدم مصطلح التسييج أو التطويق للإشارة إلى عمليّة تسييج الأراضي الزراعيّة بقصد تملّكها، وهو ما أنهى الاستغلال المشترك للأراضي في إنكلترا. (المترجم)

6 التطوّر الخطيّ هو تطوّر متجانس الحركة والاستمراريّة. (المترجم)

يبدو واضحاً، إذن، أنّ مفهوم الأزمة أصبح عامّاً جدّاً.

يجب أن تُستخدم هذه الكلمة فقط لوصف أزمة عامّة لنظام ما، أكان اقتصادياً أم سياسياً أم اجتماعياً... إلخ.

على الصعيد الاقتصادي، يفرض المفهوم نفسه بوضوح: في السياق التصاعدي أو المستقر لاقتصاد ما مضبوط ظاهريّاً، لا تجرّ الأزمة فجأةً انخفاضاً في النشاط الاقتصادي فحسب، إنّما تجرّ أيضاً غياباً لليقين ومخاوف، ويمكن أن تثير ظواهر تراجع مثلما حدث في ألمانيا في عهد هتلر عام ١٩٣٣.

ويوجد أيضاً، بطبيعة الحال، أزمات سياسيّة، مثل أزمة أيّار/ مايو ١٩٥٨ بعد "انقلاب الجزائر": آنذاك دعا رئيس الجمهوريّة رونيه كوتي (René Coty)، الجنرال ديغول (Le général de Gaulle) الذي سوف يؤسّس لاحقاً جمهوريّةً جديدةً. توجد أيضاً أزمات سياسيّة مُجهضَة: فـ"انقلاب الجنرالات" في نيسان/ أبريل ١٩٦١ في الجزائر أيضاً كان يمكن له، لو نجح، أن يقود نحو تحوّلات سياسيّة مهمّة.

لكن هناك أزمات أقلّ وضوحاً مثل أزمة الحضارة. فهي أقلّ وضوحاً في أنّها لا تحدث بطريقة عنيفة إلّا عندما تُظهرها بعض الأعراض، على غرار أحداث أيّار/ مايو ١٩٦٨. وهي أزمة حضارة لأنّ عدداً من الخصائص التي تميّز المجتمع الغربي – كالرفاه المتميّز بنشر كميّات من السلع الاستهلاكيّة والرفاهيّة التي تحقّق وجوداً أفضل وحياةً أفضل – قد أصبحت محلّ إعادة نظر، وذلك دون الوقوف على تتبّع معيّن للأحداث. فهذه الكتلة من البضائع، عوض أن تجلب الرضى والهناء الموعودَين، أثارت نوعاً من الكرب. عندما ذهبتُ إلى كاليفورنيا بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠، بدا لي ذا دلالة أن أرى جزءاً كبيراً من الشباب المنحدرين من الأُسر الأكثر رفاهاً والذين كانوا يملكون أربع تلفزيونات، وثلاث سيّارات، ويحوزون الرفاه العصري، يغادرون عائلاتهم ويذهبون للعيش ضمن جماعات زاهدة بحثاً عن غبطتهم عبر إقامة علاقة حميمة مع الآخر. إنّ ظاهرة البحث عن جماعة مثّلت إشارة إلى أنّ هؤلاء الشباب لم يكونوا ليُرضوا تطلّعاتهم عبر الفردانيّة الأخّاذة، ولكن عبر علاقات وديّة عميقة.

إنّنا أمام أزمة حضارة. فهنا تكشف مظاهر إيجابيّة تتعلّق بظروف العيش الماديّة (انتشار آلة غسل الثياب في الأوساط الفقيرة أمر إيجابيّ طبعاً) عن مظاهرَ سلبيّة كالفردانيّة التي كان يبدو أنّها تسمح بالاستقلاليّة لكلّ شخص، وتُحرّر الأجيال الشابّة من سطوة الأهل وتُضفي معنى على المسؤوليّة الشخصيّة، وقد باتت تطوّر، على نحو متزايد، مظاهر سلبيّة على غرار فقدان الشعور بالانتماء إلى جماعة وفقدان الشعور بالتضامن. لقد ترافق تراجع الشعور بالتضامن في كلّ المجالات مع ظاهرة حضاريّة هي البيروقراطيّة المتزايدة، وإدراج كلّ شخص في خانة قطاعه. إنّه تفاعل أزمة حضارة لم يظهر بعد على شكل أزمة.

إذن، يجب أن ننتبه عند استخدام هذه الكلمة.

ف. ل.: في كتابك **الأرض – وطننا**[7] الصادر عام ١٩٩٣، لا تتحدث عن أزمة مجتمع أو حضارة، بل عن أزمة الإنسانيّة بحدّ ذاتها.

7 *Terre–Patrie*, Paris, Éditions du Seuil, 1993 [coll. ”Points“, 1996].

إ. م.: في هذا الكتاب، تحدّثت بالفعل عن أزمة الإنسانيّة التي لا تكتمل إنسانيّتها. ويبدو لي استخدام هذا المفهوم دقيقاً، إذ إنّ العولمة عمليّة قد بدأت منذ قرون مع غزو الأميركيّتين ثم غزو العالم على يد الغرب. لكننا شهدنا منذ التسعينيّات عولمة تقنيّة واقتصاديّة متسارعة، وذلك في ظل تعميم الاتصالات العالميّة في كلّ المجالات، وهو ما خلق مصيراً مشتركاً لكل البشر الذين أصبحوا

يواجهون المشكلات والمخاطر نفسها، سواءً تلك المحدقة بالمحيط الحيوي البيئيّ، أو انتشار الأسلحة المدمّرة، ولاسيما النوويّة أو الاقتصاد الذي يزداد انفلاته، أو الهيمنة الخارجة عن السيطرة للماليّة العالميّة... إلخ. وهنا نتحدّث عن أزمة المجتمعات التقليديّة الواقعة تحت وطأة التغريب، وعن الأزمة التي يواجهها الغرب ذاته، فالغرب يقدّم إلى بقيّة الكوكب ما يشكّل مشكلة لديه!

إذن، نحن أمام أزمة الإنسانيّة التي لا تكتمل إنسانيّتها، وهذا استعمال آخر لكلمة أزمة.

لكنّ الكلمة هنا أيضا "مضَخّمة"، لأنّ الأزمة اليوم في كلّ مكان، بداية بالأزمة الاقتصاديّة الموصوفة التي لم يتوقّعها أغلب الاقتصاديين، بل على العكس، أعلنوا نهايتها!

رغم كلّ شيء، يبدو لي أنّ استعمال كلمة "أزمة" مبرّر وفقاً لما قلته سابقاً: عصر غياب اليقين خاصّة في ما يتعلّق بالمستقبل، وهو عصر يتصّف بتشعّب الإمكانات بما في ذلك إمكانية حدوث أسوأ الكوارث البيئيّة والنوويّة والسياسيّة.

"ما بعد الإنسانية" (le transhumanisme) على سبيل المثال ينبِئُ بابتهاج بعصر جديد للبشريّة – وهو أمر ممكن جزئيّاً – مع إمكانيّة العيش لفترة أطول والحفاظ على الشباب، والتحرّر من الأنشطة المملّة وغير الضروريّة عبر تعميم الروبوتات، بما في ذلك ضمن أنشطة نفسيّة وفكريّة. لكن، لئن وُجِد تقدّم علمي وتقني لا جدال فيه، ذو طابع انعتاقيّ ومُحوّل، فهناك بالتوازي نموّ للاحتمالات الكارثيّة، حتّى لو كان ذلك فقط لأنّ الوعي البشري، بالمعنيين الفكري والأخلاقي، قد أصبح في كلّ مكان تقريباً متخلّفاً.

نحن نعيش وحدة مصير، وهذا أمر واقع، لكنّ الوعي لا يتقدّم، فالعولمة التقنية والاقتصاديّة بطابعها الغامض والمغربن تثير في كلّ مكان تقريباً توجّهاً نحو الانحسار والانغلاق. في فرنسا، يشهد تقدّم الجبهة الوطنيّة على هذا الخوف والانغلاق.

بعبارة أخرى: كلّما كنّا مرتبطين بالبشريّة في مجملها، بحثنا عن النأي بأنفسنا عن بقيّة الكوكب، وأردنا التخلّص من النمط الأوروبيّ ومن العولمة...

إنّه عارض أزمة. ويُضاف إلى هذا الأمر تراجع الفكر والمعرفة، إذ عَمَّمَ تقدّم التعليم نموذجَ معرفةٍ غير مكتملة ومجزّئة، فلا يوجد إلّا مختصّون أكفاء في كلّ خانة معرفية في ظل العجز عن ربط المعارف ببعضها والتأليف بينها.

كلّما تقدّمت العولمة، قلّ التفكير في طبيعتها الحقيقيّة... ونُظر إليها من أحد جوانبها بصورة اختزالية.

في عدد أخير من صحيفة *Le Monde*، وردت مقالة بعنوان "الإرهاب والشعبويّة"، صرّح فيها وزير الاقتصاد[8] إيمانويل ماكرون بأنّ "الحلّ اقتصاديّ". من بين هذه الظواهر التي لها بعد اقتصاديّ دون شكّ، لا يُنظر إلّا لهذا البعد وحده، في حين أنّه من الواضح أنّ فرداً (أو مجموعة أفراد) لا يُحمل نحو الإرهاب فقط لأنّه يتضوّر جوعاً، أو لأنّه لا يملك حذاءً.

8 عند إجراء المقابلة عام ٢٠١٦، كان إيمانويل ماكرون وزيراً للاقتصاد والصناعة والاقتصاد الرقمي في حكومة الاشتراكيّ مانويل فالس، وقد انتُخِب رئيساً للجمهوريّة للفرنسيّة في ١٤ أيّار/ مايو ٢٠١٧. (المترجم)

إنّ الفكر والوعي في تراجع في ظلّ حاجيات العالم الحالي، لكنّ هذا لا يُلغي احتمال حدوث تغيّر غير منتظر، إذ إنّ التاريخ ليس خطيّاً. إذن، توجد أزمة عميقة للبشريّة وهي لا تدرك أنّها أزمة إنسانيّة، في حين أنّ البعض لم يتردّدوا في الحديث عن عولمة سعيدة...

أجريت المقابلة

في ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦

الحيوان الأزميّ[9]

9 *Le Paradigme perdu: la nature humaine*, Paris, Seuil, 1973 [coll. "Points", 1979, p.156–157] – Extrait.

ما هي الأزمة؟ إنّها تنامي الفوضى وغياب اليقين ضمن نظام ما (أكان فرديّاً أم جماعيّاً). وتنجم هذه الفوضى عن تجميد الآلية التنظيمية، وآليّة الضبط على وجه الخصوص (الارتجاعات السلبية back négatifs–feed)، أو تتسبّب فيها. يتحدّد عن هذه الفوضى تصلّبات في النّظام من جهة، فيما تفتح إمكانات كانت مكبوتة من جهة أخرى، فتتطوّر الأخيرة بصفة جامحة، بينما تتحوّل الاختلافات إلى تعارض والتكاملات إلى تضاد.

لكنّ الآلة البالغة التّعقيد[10] تعمل "بصفة عاديّة" على حافة الأزمة، بمعنى أنّها تعمل مع الفوضى وعلى حافة الفوضى، وأنّ وسائل التّحكم لديها أو مهاراتها يمكن أن تتعرّض للتّجميد بسبب اضطرابات خارجيّة أو داخليّة، كما لا تُظهر مقاومة كبيرة للجموح النفسي – العاطفي. وأخيراً الآلة البالغة التعقيد كثيراً ما توجد في مواجهة مآزق مزدوجة (double–binds)(باتيسون، Bateson, 1960)، ما يعني مواجهة أوامر متناقضة ومتساوية القوّة، أو مواجهة خيارات تكون شروطها بالتساوي مدعاة قبول أو نفور.

10 يشرح موران في كتابات سابقة أن "الآلة البالغة التعقيد" (La machine hypercomplexe) هي العقل البشري أو الدماغ بصفته البيولوجية. (المترجم)

يمكن أن تُحَلّ الأزمة بالعودة إلى الوضع السابق *in statu quo ante*، ولكنّ جوهر الأزمة هو إطلاق البحث عن حلول جديدة يمكن أن تكون إما حلولاً خياليّة أو أسطوريّة أو سحريّة، وإمّا على العكس حلولاً عمليّة وخلّاقة. هكذا، يُحتمل أن تكون الأزمة مولّدة أوهام أو مولّدة أنشطة ابتكاريّة. ويمكن للأزمة أن تكون، على نطاق أوسع، مصدراً للتقدّم (بإعطائها حلّاً جديداً يتجاوز التناقضات أو المآزق المزدوجة ويزيد النّظام تركيباً)، أو مصدر تراجع (بإعطائها حلّاً ليس في مستوى التناقضات، ويعيد النظام إلى حالة أقل تركيباً).

إنّ الإنسان بما هو "شبكة تناقضات" حيوان أزميّ. وشبكة التّناقضات هي مصدر إخفاقاته ونجاحاته واختراعاته، وهي أيضاً مصدر عُصابه الأساسي.

في مفهوم الأزمة

عمّ مفهوم الأزمة في القرن العشرين جميع آفاق الوعي المعاصر. فلا يوجد مجال أو إشكال لا تسكنه فكرة الأزمة: الرأسمالية والمجتمع والأزواج والعائلة والقيم والعلم والقانون والحضارة والبشريّة... إلخ.

لكنّ التّعميم أفرغ المفهوم من معناه. إنّ الأزمة krisis تعني في أصلها اليوناني "القرار"، وهو اللحظة الحاسمة التي تُتيح خلال تطوّر عمليّة غير مؤكّدة تنفيذ تشخيص. في المقابل، تعني الأزمة اليوم "التردّد"، وهي اللحظة التي يظهر فيها غياب اليقين بالتزامن مع اضطراب ما. عندما كانت الأزمة تقتصر على القطاع الاقتصادي، كان يمكن على الأقلّ التعرّف عليها من بعض الصّفات الكميّة: انخفاض (الإنتاج، الاستهلاك... إلخ) زيادة (البطالة، الإفلاس... إلخ). لكنّها حالما تشمل الثقافة والحضارة والبشريّة، فإن المفهوم يفقد ملامحه. إنّ الأزمة تسمح على أكثر تقدير بالقول إنّ شيئاً ما ليس على ما يرام. لكنّ المعلومة التي تقدّمها يقابلها التّعتيم الذي يعمّ مفهوم الأزمة.

فالأزمة تُستعمل اليوم لتسمية ما لا يمكن تسميته، وهي تُحيل في النتيجة على فجوة مزدوجة: فجوة في معرفتنا (وهي في صلب مصطلح الأزمة)، وفجوة في الواقع الاجتماعي نفسه حيث تظهر "الأزمة".

لقد انتشرت كلمة أزمة شيئاً فشيئاً لتجتاح كلّ شأن اجتماعيّ وكلّ مفهوم. لكن كي يستعيد مفهوم الأزمة معناه، تجب مواصلة عمليّة "التأزيم" ووضع مفهوم الأزمة نفسه في أزمة. فالمشكلة الأساسية هي: كيف يمكن توضيح مفهوم الأزمة؟ وكيف يمكن جعله مُوضِّحاً لأمور أخرى؟ (علماً أنّ كل إضاءة تلقي بظلّها الخاص، وأنّ كلّ جلو يحمل نقطة عمياء). بداية، في أي مجال سننظر إلى مفهوم الأزمة؟

لقد طُبّق هذا المصطلح في بادئ الأمر على الكائنات البيولوجية، وهو في الواقع قابل أن يطبّق عليها. لكنّ الأزمة مفهوم يبرز ثراؤه في إطار التطوّرات الاجتماعية – التاريخية. مع ذلك، لن ننظر إلى الحقل الإنثروبولوجي – الاجتماعي – التاريخي كحقل مغلق، بل على العكس. هنا نصل إلى ما أعتبره المبدأ الأول لكلّ دراسة أزمات: لا يمكن أن تكون لدينا نظريّة حول الأزمات الاجتماعيّة والتّاريخيّة والإنثروبولوجيّة إلّا إذا كانت لدينا نظريّة حول المجتمع تكون بالقدر نفسه نُظُميّة[11]

(systémique) وسبرانيّة[12] (cybernétique) وإنتروبيّة عكسية[13] – حيّوية (néguentropique–bio).

11 نسبة إلى نظريّة الأنظمة، وهي منظومة معرفيّة ومفهوميّة عابرة للاختصاصات تدرس مكوّنات وخصائص نظام ما وتفاعلها المتبادل. (المترجم)

12 نسبة إلى منهجيّة عابرة للاختصاصات تهتّم بدراسة التنظيم الذاتيّ للمعدّات التقنيّة والكائنات الحيّة والأنظمة السياسية والاقتصاديّة... إلخ، وذلك بنظم ضبط معيّنة تعرف بالارتجاعات Feed–back. وتعرف السبرانيّة أيضاً بعلم التحكّم الذاتيّ. (المترجم)

13 نسبة إلى الإنتروبيا العكسيّة، وهي تعرّف انطلاقاً من مفهوم الإنتروبيا المتعلّق بالقانون الثاني للديناميكا الحراريّة، الذي ينصّ على أنّ كلّ تحوّل داخل نظام ديناميكي حراريّ لا يتمّ إلّا بزيادة الإنتروبيا العامّة بما هي إنتروبيا النظام وإنتروبيا المحيط الخارجي. والإنتروبيا هنا (رياضيّاً) قياس للفوضى أو الاضطراب، ومن هنا، تكون الإنتروبيا العكسيّة هي قياس تراجع الفوضى والاضطراب في اتّجاه التنظيم، وهي عامل التنظيم الذي يقاوم النزعة الطبيعيّة نحو التشتّت والفوضى. (المترجم)

في الواقع، إذا ما أردنا فهم الأزمة في ما هو أبعد من فكرة الاضطراب والاختبار واختلال التوازن، يجب فهم المجتمع بما هو نظام قادر على أن يتعرّض لأزمات، ما يعني طرح ثلاث مستويات مبدئيّة: مستوى أوّل نُظميّ، ومستوى ثانٍ سِبرانيّ، ومستوى ثالث إنتوربي عكسيّ، وهو أمر تكون من دونه نظريّة المجتمع غير كافية، ومفهوم الأزمة غير قابل للتصوّر.

المبدأ اللاتنظيمي للتنظيم

أوّلاً المستوى النُظُميّ، أي الخاص بكلّ نظام أيّاً كان. إنّ مفهوم النّظام، بما يعني المجموعة المنَظَّمة عبر العلاقات المتبادلة بين مكوّناتها، يستدعي بالضرورة فكرة التضادّ.

كلّ علاقات متبادلة بين عناصر، أو أشياء، أو كائنات، تفترض وجود إمكانات ارتباط ولعبة تجاذبات وانسجامات. لكن لو انعدمت أيّ قوّة إقصاء وتنافر وتفكيك، فإنّ كلّ شيء كان ليتجمّع في جو من الارتباك، ولا يمكن تصوّر أي نظام حينئذ. إنّ وجود نظام يفترض الإبقاء على الاختلاف، ما يعني الإبقاء على قوى تحافظ على الأقلّ على شيء أساسيّ من أصل العناصر أو الأشياء أو العلاقات المتبادلة، ومن ثم الإبقاء، على قوى الإقصاء، والتفكيك، والتنافر متوازنةً، أو محيّدةً أو مفترضةً. وكما يقول ليباسكو (Lupasco) بتميّز: "من أجل أن يتمكّن نظام ما من أن يتكوّن وأن يوجد، يجب أن تكون مكوّنات كلّ مجموعة، في طبيعتها أو القوانين التي تحكمها، تحتمل في الوقت نفسه أن تتقارب وأن تقصي بعضها بعضاً، وأن تتجاذب وتتنافر، وأن تتجمّع وتتفرّق، وأن تندمج وتتفكّك"[14].

14 S. Lupasco, *L'Énergie et la Matière vivante*, Paris, Julliard, 1962, p. 332.

هكذا، إنّ كلّ علاقة متبادلة تستلزم وتحقّق في آنٍ معاً مبدأ تكاملٍ، وتستوجب وتفترض في الوقت عينه مبدأ تضادٍّ.

وفي النواة الذريّة، تبقى التنافرات الكهربائية بين البروتونات[15] في وضع محيَّد، متغَلّباً عليها من التفاعلات القويّة التي تتضمّن وجود النيترونات[16]. وتستقرّ الروابط بين الذرّات في الجُزيء عبر التوازن الذي يحدث بين الكهرباء الموجبة والسالبة. وهكذا، إنّ العلاقة المتبادلة الأكثر استقراراً تفترض وجود قوى متضادّة تُستَبقى وتُحيَّد. على خلاف توازنات المجانسة والفوضى في الديناميكا الحراريّة، تكون التوازنات التنظيميّة توازنات قوى متضادّة. وكلّ علاقة، وفي النتيجة كلّ تنظيم، وكلّ نظام، يتضمّن وينتج تضادّاً.

15 جسيم من مكوّنات الذرّة، ينتمي إلى مجموعة الجسيمات دون الذريّة particules subatomiques وهو ذو شحنة كهربائيّة موجبة. (المترجم)

16 جسيم من مكوّنات الذرّة، ينتمي إلى مجموعة الجسيمات دون الذريّة وهو غير مشحون كهربائيّاً. (المترجم)

تلتحق بتضادّ القوى الذي تفرضه كلّ علاقة متبادلة تضادّات (كامنة أو ظاهرة، افتراضيّة أو واقعيّة) يُنتِجُها التّنظيم النُظميّ ويفرض بعضها على بعض. والنّظام، بدمجه الأجزاء في الكلّ عبر تكاملات عدّة (تكاملات الأجزاء في ما بينها، وتكاملات الكلّ مع الأجزاء) يفرض قيوداً وكبحاً وقمعاً إلى جانب هيمنة الكلّ على الأجزاء والمنَظّم على التنظيم. هذه القيود والهيمنة تُسخّر وتُحفّز قوى وخصائص إذا تحتّم لها أن تُعبِّر عن نفسها، فسوف تكون مضادّةً لأجزاء أخرى، وللعلاقات المتبادلة وللتنظيم ولمجمل النظام. إذن، هناك تضادّ كامن بين ما هو واقعيّ وما هو مفترض. وما يكون في الأنظمة الفيزيوكيميائيّة الصرفة مُحقَّقاً يكون مُكمِّلاً وارتباطيّاً وأداةً تنظيميّةً. أمّا ما يكون مُفترضاً، فيكون مُخِلّا بالنّظام ومُفكِّكاً. هكذا، يمكننا أن نصوغ المبدأ النُظميّ التّالي: تقوم وحدة النظام المُركَّبَة بالتزامن بخلق وكبت تضادّ.

إنّ التّضادّ الكامن أو الافتراضيّ بين الأجزاء ذات الصلة، كما بين الأجزاء والكلّ، هو الوجه الآخر للتّضامن الظاهر داخل النّظام. إذن، يمكننا أن نصوغ المبدأ على هذا النحو: إنّ التّكاملات النُظميّة جزء لا يتجزّأ من التضادّات. هذه التضادّات تبقى افتراضيّةً أو مُتَحَكّماً بها إلى حدّ ما، أو حتّى، كما سنرى لاحقاً، مُتَحَكِّمَة إلى حدّ ما. وهي تظهر عندما يكون هناك أزمة، وتقود نحو أزمة عندما تكون في حالة ثوران. في النُّظم الحيّة، تكون التّكاملات غير مستقرّة ومتذبذبة، وفي الوقت نفسه، تموج التضادّات، من الواقعيّة إلى الافتراضيّة ومن الافتراضيّة إلى الواقعيّة. وفي النّظم البيئيّة والنظم الاجتماعيّة للثديّات، بما فيها الإنسان، تتعقّد العلاقة بين التّكامل والتّنافس والتّضادّ،

ويمكن للعلاقات نفسها، في التباسها، أن تكون في الوقت عينه مُكَمِّلة ومُنَافِسَة ومُضَادّة. وكما سنرى، داخل النظام الحيّ، تكون عمليّة إخلال تنظيم أو تفكيك في آنٍ مُكمِّلة وتنافسيّة ومُضادّة لعمليّة إعادة التنظيم المستمرّة للحياة.

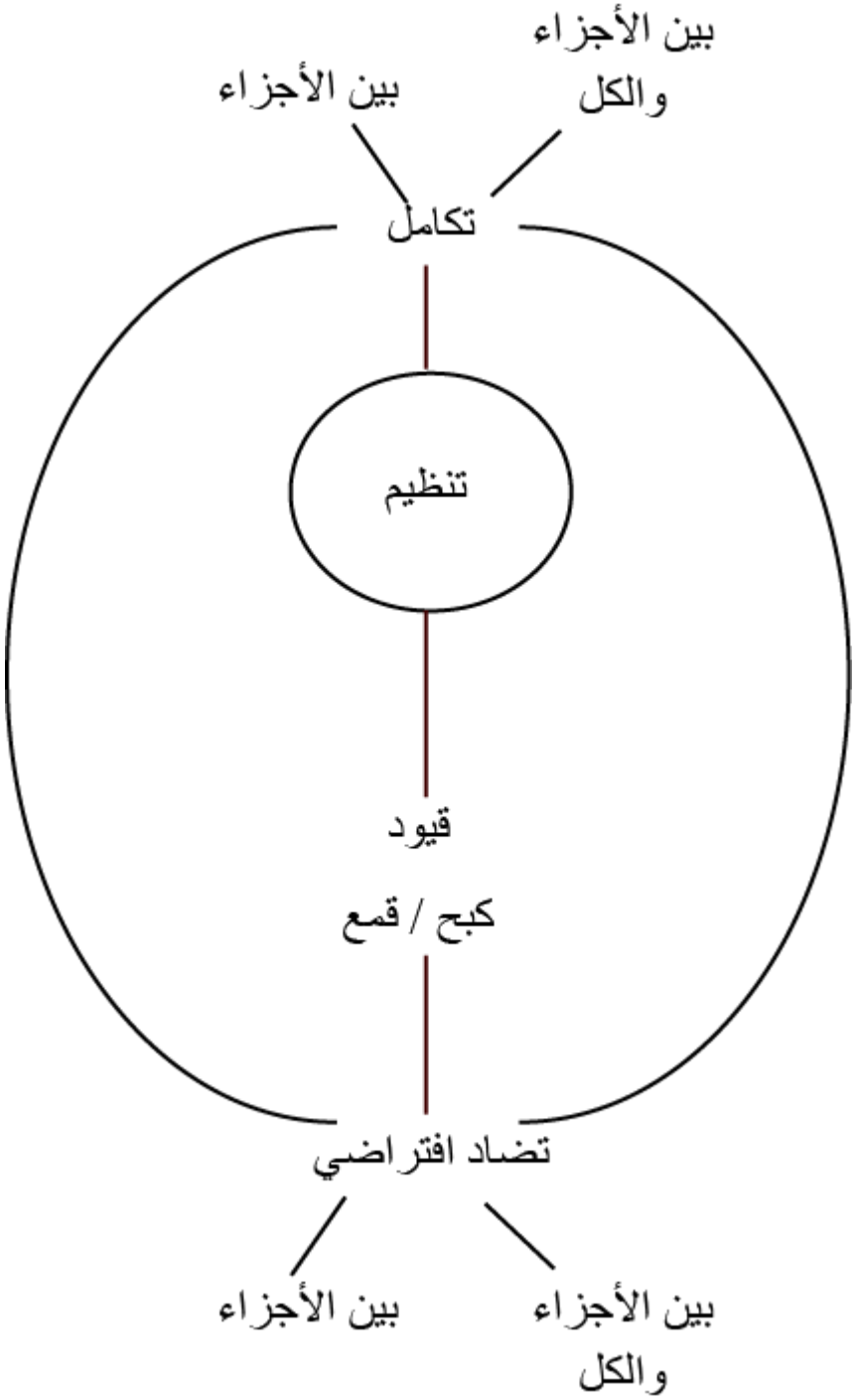

عندما ننظر إلى النّظم السبرانيّة التركيب (هنا نصل إلى المستوى السبرانيّ)، كالآلة، والخليّة، والمجتمع، أي التي تتضمّن ردود فعل ضابطة، نستخلص أنّ التّنظيم بحدّ ذاته يحفّز ويستخدم سلوكات وآثار متضادّة من بعض المكوّنات، ما يعني أنّ هناك أيضاً تضادّاً تنظيميّاً.

في الواقع، إنّ رد الفعل (الذي يُعدّل عمل آلة أو يُحافظ على ثبات واستقرار نظام ما) يُوصف بالسلبيّ (ارتجاع سلبي)، وهو مصطلح ذو دلالة كبيرة؛ فهو ينجم عن تغيّر عنصر ما، ويميل إلى إلغاء هذا التغيّر. إذن، يَنتج الضبط عن الفعل المضادّ لأحد أو لبعض العناصر على أحد أو بعض العناصر الأخرى، وذلك ما إن تتغيّر هذه فوق الحدّ المسموح به وتهدد الاستقرار والاتّزان الداخليّ للنظام (homéostasie) وسلامته. فردّ الفعل السلبيّ في البناء التنظيمي مضادّ لتضادٍّ ما يهدّد سلامة النّظام، ويكون بصدد التحقّق. وهو يعيد التّكامل بين العناصر. هكذا، يحافظ التعديل على التّكامل بين هذه العناصر بفعل مضادٍّ للتضّاد: جزئيّ وموضعي. إذن، يوجد رابط متضارب على المستوى السبرانيّ بين التّكامل والتضادّ، وهذا الرابط ذو طبيعة تنظيميّة. يلعب التّكامل بطريقة مضادّة للتضادّ ويلعب التضادّ بطريقة مُكمِّلة للتكامل. ويتعارض الضّبط والتحكّم مع التضادّات الافتراضيّة التي تبدأ بالتحقّق دون توقّف في مثل هذه النظم. وهكذا، لا يحمل التضادّ داخله تفكّك النظام فقط، لكن يمكنه أيضاً أن يساهم في استقراره وانتظامه.

لنلخّص: لقد رأينا كيف يظهر التضادّ على مستويات مختلفة:

- على مستوى العلاقات المتبادلة التي تفترضه وتُحيّده،
- على مستوى القيود التنظيميّة وردّ فعل الكلّ على الأجزاء التي تخلق وتكبت تضادّاً،
- على مستوى الاستخدام التنظيميّ لعمليّات وأفعال متضادّة.

التضادّ التنظيميّ المضاد لفعل التّنظُّم

لا يمكننا تصوّر تنظيم دون تضادّ، لكنّ هذا التضادّ يحمل داخله، الآن أو آجلاً، وبصورة لا مفرّ منها، احتمال خراب وتفكّك النظام. وهذه زاوية من الزوايا التي يمكننا من خلالها النظر إلى القانون الثاني للديناميكا الحراريّة. كلّ علاقة متبادلة وكل تنظيم يدومان ويجمّدان (في نظام ثابت وساكن)، أو يُسخّران (في نظام ديناميكيّ)، طاقات ربط، تُمكِّن من تعويض قوى التّعارض والتفريق، أي اتّجاهات التشتيت، ومن التحكّم فيها. إنّ ازدياد الإنتروبيا يوازي تدهوراً طاقيّاً/ تنظيميّاً، ما يحرّر التضادّات التي تؤدّي إلى التفكّك والتشتّت. ولا يوجد نظام مهما كان ساكناً أو مُعطّلاً ومُغلقاً بإمكانه

أن يُفلت من هذا التفكّك. بصفة أدقّ، لا يوجد نظام مغلق يمكنه أن يتجدّد عبر أخذ الطاقة والتنظيم من خارجه. لهذا، ووفقاً للقانون الثاني[17]، لا يمكن لهذا النّظام أن يتطوّر إلّا في اتّجاه اختلال التنظيم. بعبارة أخرى: إنّ كلّ نظام، بما أنّه يحمل التضادّ، يحمل داخله تفكّكه المحتمل، ويكون آجلاً محكوماً بالتشتّت بفعل القانون الثاني.

17 القانون الثاني للديناميكا الحراريّة. (المترجم)

هذا يعني أنّ كلّ نظام محكوم بالهلاك. والإمكانيّة الوحيدة لمواجهة التفكّك هي عبر:

- دمج واستخدام التضادّات ما أمكن وبطريقة تنظيميّة،
- تجديد الطاقة والتنظيم، وذلك بالاستمداد من المحيط (نظام مفتوح)،
- التمكّن من التّعدد ذاتيّاً بشكل يجعل معدّل التكاثر يتجاوز معدل التفكّك،
- التمكّن من التنّظم ذاتيّاً ومن الدفاع الذاتيّ.

هذه حال النّظم الحيّة... فالحياة دمجت جيداً داخلها تضادّاتها الخاصّة بها إلى درجة أنّها تحمل الموت داخلها دائماً ولزاماً.

لنلخّص: إنّ وجود كل نظام يشتمل بالضرورة على تضادّات تحمل حتماً داخلها إمكانيّة "موت" النظام، وإعلان هذا "الموت".

ويكون احتمال التفكّك على قدر قوّة الدّمج التي تربط الأنظمة الفيزيائيّة حيث توجد قوّة التفاعل الأقوى – ذرّة الهيدروجين – تكمن القوّة التفكيكية الأكبر: القنبلة الهدروجينيّة[18].

18 يقصد بها القنبلة الذريّة. (المترجم)

في الأنظمة السبرانيّة[19]، تكون الإمكانات المخلّة بالنظام والإمكانات التنظيمية وجهين لتصوّر جانوس[20] للارتجاعات: حيث يكون هنالك ارتجاع سلبي، هنالك إمكانيّة للارتجاع الإيجابي، أي إمكانيّة انحراف يتضخّم عبر التغذية الذاتية من نموّه. هكذا، إذا لم ينهه أو يلغه شيء، ينتشر الارتجاع الإيجابي تسلسليّاً في أرجاء النّظام ويستحيل اندفاعاً تفكيكيّاً (runaway). وعند كل إمكانيّة أعلى للتنظيم، تحلُّ إمكانات جديدة للإخلال بالتنظيم. إنّ الأنظمة الفيزيائيّة الصرفة تدوم دون أن تعيش، وتتفكّك دون أن تموت. لنصف حياةٍ، فقط نصف ممات. ووحده النّموذج العالي التركيب للتنظيم الحيوي يطابق واقع كائنات تعرف الموت التام.

19 الأنظمة ذات التنظيم الذّاتي. (المترجم)

20 جانوس أو يانوس إله رومانيّ، وهو إله العتبات والبوّابات والممرّات، ويُمَثَّل بوجهين أحدهما ينظر إلى الخلف والآخر إلى الأمام، في إشارة إلى ثنائيّة الاحتمالات عند كلّ باب، وإلى الماضي والمستقبل. (المترجم)

لكن كما سبق وأشرت، فإنّ النّماذج العليا للتنظيم، أي أشكال التنظيم عند الكائنات الحيّة، تحفّز (عبر استهلاك الطاقة، والأنشطة العشوائية) عمليّات التفكيك (فوضى توقِظ التضادّات، وتضادّات تولّد الاضطرابات).

لكنّها أيضا تُدمجها (دون أن تتوقّف عن أن تكون مُفكِّكة) وتستخدمها وتتغذّى منها (من أجل وعبر نشاط إعادة التّنظيم المستمر). ولقد أشرنا في كتاب **روح العصر**[21] إلى أنّ العلاقات المتنافسة والمتضادّة أساسيّة في تكوين النظم البيئيّة.

21 *L'Esprit du temps*, t. 2, Paris, Grasset, 1975.

إذن، لنصغ القانون الآتي: لا يوجد تنظيم دون تضادّ للتنظيم (ولو كان ذلك على سبيل الإمكانية). وهو بالنّسبة إلى الآلة، الارتجاع الإيجابي، وإلى الكائن الحي اختلال التنظيم المستمر. ولنقل بالتبادل: إنّ تضادّ التنظيم هو في الوقت نفسه ضروريّ للتنظيم، ومضادّ له.

إشكاليّة التضادّ

إن قانون "لا تنظيم دون تضادّ تنظيم" يبيّن أنّ التضادّ والتكامل هما قطبان لنفس الواقع المركّب. فالتضادّ، فوق عتبة معيّنة وبعد عمليّة معيّنة، يصبح مخلّاً بالتنظيم، لكنّه حتى إن أصبح كذلك، يمكنه أن يُشَكّل شرطاً لإعادة انتظام مُحَوّلة.

ويصبح مبدأ التناقض النُظمي نشطاً أكثر فأكثر، ومُرْبِكاً، عندما ننتقل إلى مستوى تركيب النظم الحيّة. فالمبدأ لم يعد جامداً وساكناً، إذ إنّه مرتبط بديناميكية تفاعلات وردود فعل داخليّة وخارجيّة. كلّما كان التركيب الحيّ غنيّاً، أصبحت علاقة التضادّ والتّكامل متحرّكة وغير ثابتة، وانجرّت عنها ظواهر "أزمات" مخلّة بالنظام بسبب تحوّل الاختلافات إلى تعارض، والتكاملات إلى تضادّ، ويمكنها في النتيجة أن تحفّز إعادة تنظيم تطويرية.

التركيب النظري للأزمة

لقد عبرنا، انطلاقاً من فكرة التضادّ، من المستوى النُظمي إلى المستوى السبرانيّ (ضبط، اتّزان داخليّ)، فالمستوى الإنتروبيّ العكسيّ (إعادة تنظيم مستمرّة، نموّ التركيب) للظواهر التاريخيّة – الاجتماعيّة. ومنذ المستوى الأول، كان هنالك تركيب. فماذا يعني التركيب؟ لا يعني المصطلح هنا فقط التّعقيد النظري في التفاعلات والعلاقات المتبادلة، بل يعني أنّ العلاقات المتبادلة والتّفاعلات

تحمل ضمنها مبدأ التّركيب النّظري والمنطقي بما أنه يجب النّظر بالتوازي إلى التنظيم واختلال التنظيم، وإلى التّكمال والتضادّ، عوض فصلهما أو مقابلتهما بكل بساطة. إنّ التّركيب في تصوّرنا هو ما يجبرنا على ربط مفاهيم تبدو في الظاهر مُقصية لبعضها بعضاً بصفة تكامليّة وتنافسيّة ومتضادّة في آنٍ. إنّ كلّ تنظيم، أي كلّ نظام، يحمل داخله هذا التّركيب بما أنّ العلاقات الداخليّة بين المكوّنات، وبين الكلّ والأجزاء، هي في الوقت نفسه متكاملة ومتنافسة (افتراضيّاً أو فعليّاً) ومتضادّة (افتراضيّاً في النظم التي تسمّى "مغلقة"، والتي لا تقوم بتبادلات طاقيّة أو ماديّة مع الخارج، وفعليّاً في النُظم الأخرى).

لكنّ إشكاليّة التكامل/ التنافس/ التضادّ بين التّنظيم واختلال التّنظيم لا تعبّر عن نفسها تماماً إلّا في المجتمعات التاريخيّة. فالنّظم الاجتماعيّة الحديثة هي بحدّ ذاتها غير مُدمَجَة (يقول البعض إنّها ليست نظماً بحدّ ذاتها بل تشابكاً متداخلاً لنُظم)، والعلاقات بين الأفراد والمجموعات والطبقات والأطراف والإثنيات تتأرجح بصورة مختلفة بين أنشطة تكامليّة وأنشطة متضادّة[22]. وهذا مستوى أوّل يمكن أن يغذّي مفهوم الأزمة.

22 إنّ الأنظمة الاستبداديّة خاصّة الشموليّة تنزع باستمرار إلى إلغاء التضادّ والاضطرابات، وذلك بالقمع، ومعسكرات الاعتقال والتصفية الجسديّة لحاملي التضادّ والفوضى، بدلاً من استخدام افتراضيّتها التنظيميّة بمعنى التركيب.

على المستوى الثاني، السبرانيّ، تتميّز المجتمعات التاريخيّة، والحديثة على نحو أخصّ، بتكوين تداخلات وتعدد السويّات وضبط متبادل باستخدام التضادّات ذاتها. في مثل هذه المجتمعات، تصبح بعض الارتجاعات الإيجابيّة (مثل النموّ الاقتصادي) مُعدِّلات اجتماعيّة (تخفّف التوتّرات داخل المجتمع)، مع بقائها على عدّة مستويات ارتجاعات إيجابيّة مُكوّنة مصادر اضطرابات ومن ثم مكوّنة لأزمة. هكذا، يثير النموّ الاقتصادي حاجات جديدة، ويخلق توتّرات، ويوقظ أخرى قديمة؛ هو يخلق شروط الأزمات والصراعات من أجل امتلاك الموارد الطاقيّة، وسياقات الأزمات البيئيّة، التي تخلق بدورها... وهكذا دواليك.

بذلك، يكون لدينا مستوى ثانٍ يغذّي مفهوم الأزمة: مستوى الاتّزان الذاتيّ المتعدّد، السبرانيّ، والتأرجحات المعقدّة بين ارتجاعات إيجابيّة (مثل عوامل النموّ والتطوّر التي تحوّل الانحرافات إلى نزعات مضادّة، وإلى نزعات، ثمّ أخيراً إلى نواة تنظيميّة جديدة)، وارتجاعات معاكسة. في النتيجة، إنّ كلّ ازدياد في التذبذب والتّأرجح، وكلّ انسداد وتأخير، وكلّ قصور في الضبط، يمكن أن يستحيل عامل أزمة ينجرّ عنه تفكّك تسلسلي...

أمّا على المستوى الثالث، وهو المستوى الإنتروبي العكسي، فإنّ المشكلة المركزيّة هي في إعادة التنظيم المستمرّة المرتبطة أساساً باختلال التنظيم، أي بالحضور الضروريّ الحيويّ والقاتل في الوقت نفسه (وفي النتيجة، المركّب) للفوضى داخل التنظيمات الإنتروبيّة العكسيّة. إنّ نُظماً كهذه لا يمكنها أن تستمرّ وأن تتطوّر إلّا بوجود تبادلات مع المحيط (تبادل المادّة والطّاقة، ولكن أيضاً تبادل التنظيم والمعلومات)، وهي مرتبطة بالمحيط عبر ذاتيّته واستقلاليّته النسبيّة (هذه سمة تركيبيّة إضافيّة)، وتكون بذلك خاضعة للتقلّبات البيئيّة وللاضطرابات الظواهريّة الآتية من العالم الخارجي. فهي، إذن، تحمل داخلها الفوضى والتقلّب، وتنتجها (لجهة استهلاك الطاقة الذي يزيد الانتروبيا)، وتأخذها من الخارج. إنّ نظماً كهذه لا يمكن لها بطبيعة الحال أن تستمرّ، أي أن تكبت الفوضى، وأن تستوعبها وتستخدمها إلّا بفضل مبدأ تنظيم ذاتيّ يتضمّن جهازاً مولّداً (”الشفرة الوراثيّة“ المدوّنة على الحمض النووي للكائنات الحيّة، ومجموع القواعد الاجتماعيّة والثقافيّة والمعايير، والمعرفة والإتقان الخاصين بمجتمع ما) وجهازاً ظواهريّاً[23].

23 يقصد به ما هو في علاقة مع الظّاهر المُدرَك. (المترجم)

لهذا، أقول عن هكذا نظم إنّها تتميز بإعادة تنظيم ذاتيّة – بيئيّة (جينيّة وظاهرية).

لكنّ نظماً كهذه، وانطلاقاً من تقلّبات/ اضطرابات داخليّة وخارجيّة، وانطلاقاً خاصّة من تداخلاتها، هي التي تظهر فيها هذه الظواهر المركّبة المسمّاة أزمات. وهكذا يتجلّى المستوى الثالث للتركيب، وهو لا يغذّي تصوّر الأزمة فقط، ولكن يسمح بظهوره.

هذا هو الحدّ الأدنى الضّروري (وغير الكافي) الذي لا تكون دونه نظريّة المجتمع أحاديّة البعد فقط، ولكن غير واقعيّة، كما لا توجد دونه نظريّة ممكنة للأزمة.

مكوّنات مفهوم الأزمة

إنّ مفهوم الأزمة، على غرار أيّ مفهوم دقيق القياس، مكوّن من مجموعة من المفاهيم ذات العلاقات البينية:

١. فكرة الاضطراب

إنّ فكرة الاضطراب هي الفكرة الأولى التي تُظهِر مفهوم الأزمة، وهي في الواقع ذات وجهين. إذ يمكن للحدث، أو للحادث، أي للاضطراب الخارجي، أن يتسبب في أزمة. بهذا المعنى، يمكن أن

تكون مصادر الأزمة مختلفةً: موسم سيّئ، اجتياح تليه هزيمة... إلخ. ولكن الاضطرابات الأكثر إثارة ليست تلك الناجمة عن أزمات، إنّما المتأتيّة من عمليّة تبدو في الظاهر غير مشوّشة. وغالباً ما تظهر هذه العمليّات على صورة نموّ كبير جدّاً أو سريع لقيمة أو لشيء متغيّر: النموّ "المُفرط" لمجموعة سكانيّة بالنسبة إلى الموارد الموجودة في محيط مُعيّن (غالباً، في علم البيئة الحيوانيّة، يثير تخطي عتبة معيّنة من الكثافة الديموغرافيّة اضطرابات "أزميّة" في السلوكات، قبل شحّ الموارد)، أو كما يُقال في الاقتصاد الكلاسيكي: النموّ المفرط للعرض مقابل الطلب. عندما نتناول هذا النوع من العمليّات بمعايير نُظميّة، نرى أنّ الازدياد الكمّي يخلق عبئاً، إذ يصبح النظام عاجزاً عن حلّ المشكلات التي كان بإمكانه حلّها تحت عتبة معيّنة. ويجب عليه أن يتحوّل لكنّه عاجز عن ذلك، أو أنّ الأزمة تولد من وضعية مأزق مزدوج، ما يعني أنّ النظام عالق بشكل مزدوج، إذ يكون عالقاً بين متطلبات متناقضة، وهو مشلول، ومضطّرب ومختلّ.

بصفة أعمّ، يمكن النّظر إلى الاضطراب المرتبط بالأزمة كنتيجة لأعباء أو قيد مزدوج، إذ يجابه النظام مشكلة لا يقدر على حلّها وفقاً لقواعد ولمعايير عمله ووجوده الحالي. ومن هنا، تظهر الأزمة على أنّها غياب للحلّ (ظواهر اختلال وفوضى)، ويمكنها في النتيجة أن تستثير حلّاً (ضبط جديد، تحوّل تطوّري).

إذن، من الواضح أنّ ما هو مهمّ لمفهوم الأزمة ليس الاضطراب الخارجي الذي يُطلق في بعض الحالات مسار أزمة، بقدر ما هو الاضطراب الداخليّ الناشئ عن عمليّات تبدو في الظاهر غير مشوّشة. والاضطراب الدّاخلي، النّاجم عن العبء أو المأزق المزدوج، سوف يعبّر عن نفسه أساساً على شكل تقصير في الضّبط، واضمحلال للاستقرار الداخلي، أي على شكل اختلال. إنّ الاضطراب الحقيقي في الأزمة هو الاختلال. ويكون الأخير على مستوى قواعد تنظيم نظام ما، وعلى مستوى، لا الأحداث الظواهريّة الخارجيّة التي ينغمس فيها النظام بيئيّاً فقط، ولكن على مستوى التّنظيم ذاته، بما هو توليديّ ومجدد. في النتيجة إنّ الخلل التنظيميّ سيُتَرجَم باختلال وظيفيّ حيث كانت هنالك وظيفة، وبانقطاع حيث كان هنالك تواصل، وبارتجاع إيجابيّ حيث كان هنالك ارتجاع سلبيّ، وبنزاع حيث كان هنالك تكامل...

٢. ازدياد الفوضى وغياب اليقين

إنّ كلّ نظام حيّ، خاصة كلّ نظام اجتماعي، يتضمّن فوضى داخله، وهو يعمل رغم الفوضى، وبسبب الفوضى، ومع الفوضى، ما يعني أنّ جزءاً من الفوضى مكبوت، ومفرغ، ومصحّح، ومحوَّل، ومدمج.

لكنّ الأزمة دائماً هي تراجع الحتميّات والاستقرار والقيود الداخليّة ضمن نظام ما، فهي، إذن ودائماً، زيادة للفوضى ولغياب الاستقرار وللتغيّرات.

يجرّ هذا الأمر زيادةً في غياب اليقين، إذ إنّ تراجع الحتميّات يجرّ تراجعاً للتوقّعات. ويدخل مجمل النظام المتأثّر بالأزمة مرحلة عشوائيّة حيث يوجد غياب يقين حول الشّكل الذي سيكون عليه مستقبله القريب. طبعاً من الممكن أن تكون هنالك قدرة على التّنبؤ من جديد، بدرجة ثانية، في ظروف معيّنة: إذا ما افترضنا، على سبيل المثال، أنّ مرحلة "اضطرابات" اقتصاديّة وسياسيّة تسلسليّة قد بدأت في مجتمع معيّن، فإنّ القدرة على التنبؤ تضعف من يوم إلى آخر كثيراً، لكن من المتوقّع أنّ حلّاً سلطويّاً سيفرض نفسه، وهو حلّ يمكن توقّعه بدراسة موازين القوى والإستراتيجية في هذا المجتمع ومحيطه.

٣. تعطّل / تحرير

اللّافت هو أنّ فيض الاضطرابات مترافق مع شلل وتصلّب ما كان يشكّل المرونة التنظيميّة للنظام، أي وسائل الردّ والإستراتيجية والضبط، وكلّ شيء يجري كأنّ الأزمة تعلن موتين، وهما إذا ما جُمعا، يُشكّلان فعليّاً موت النُظم الأونتروبيّة العكسيّة: التفكّك، أي التشتّت والعودة إلى فوضى العناصر المُكَوِّنة من جهة، والتيبس الموتي (régidité cadavérique) أي العودة إلى الأشكال والمسبّبات الميكانيكيّة من جهة أخرى.

هذا المظهر الثاني للتصلّب يتجلّى بتعطّل كلّ ما كان إلى ذلك الحين يضمن إعادة التنظيم المستمرّة للنظام، وعلى رأسها تعطّل وسائل ردود الفعل (الارتجاعات) السلبيّة التي تُلغي الانحرافات والاضطرابات.

لكنّ هذا التعطّل لوسائل إعادة التنظيم المستمرّة يستحث أو يسمح في الواقع بفتح المجال أمام الإمكانات أو الوقائع المكبوحة. في الواقع إنّ التعطّل التّنظيمي يعني رفع القيود المفروضة على المكوّنات والعمليّات التي تشكّل النظام.

مرّة أخرى يتبيّن أنّ الطابع المحوري للأزمة ليس فقط في انفجار وانبثاق الفوضى وغياب اليقين، لكنّه في الاضطراب/ التعطّل الذي يعاني منه التنظيم/ إعادة التنظيم، وهو في الاختلال وفكّ الضّبط. وكلّما كانت الأزمة "عميقة" (أزمة "حضارة")، وجب البحث عن عقدة الأزمة في أمر عميق وخفيّ عن وسيلة الضبط.

إنّ "تحرير" الأزمة يتجلّى بمظاهر مختلفة لا يمكن في الواقع فصلها عن بعضها بعضاً. نعدّدها في ما يلي دون أن يعني ذلك ترتيباً هرميّاً.

٤. (تحرير) تطوير ارتجاعات إيجابية

تُدخل الاضطرابات المتعلّقة بالأزمة قوى تُفاقمُ التقلّبات بدلاً من تصحيحها. إنّ الارتجاع الإيجابي عمليّة ذات أثر رَجعيّ يتواصل عبرها الانحراف ويزداد ويتضخّم من نفسه بدلاً من أن يُلغى. ويظهر تطوير ارتجاعات إيجابية من:

– التحوّل السّريع لانحراف ما إلى نزعة مضادّة أو نزعة معاكسة،

– مظاهر نموّ أو تراجع مُفرطة، أو غير متناسبة، لعنصر أو عامل معيّن،

– عمليّات سريعة تتميّز بالجنوح (ubris)، ومن الممكن أن تنشر، بصفة هائلة، تفكّكاً تسلسليّاً (runaway).

بهذا المعنى، يكون زمن الأزمة هو زمن التّسارع والتّضخّم والانتشار الوبائي والتّشكّل التّكويني (تكوين وتطوير أنماط جديدة انطلاقاً من الانحرافات).

٥. (تحرير) تحويل التّكاملات إلى تنافس وتعارض

ضمن هذه العمليّات تميل التضادّات الافتراضيّة إلى أن تصبح واضحة، بينما تميل التّكاملات الواضحة إلى أن تصبح افتراضيّة. هكذا الأمر بالنسبة إلى العلاقات بين الأفراد والجماعات والطبقات. إنّ هذه العمليّات معقّدة، وتتحرك في سياقها، وبالتّزامن، المبادئ التالية: "كلّ لنفسه" و"الواحد للجميع" و"كلّ أحد ضدّ كلّ أحد" و"الجميع ضد الجميع". وبقدر ما تكون الأزمة عميقة ومتسارعة، تتكوّن تحالفات وائتلافات مؤقّتة وعشوائيّة.

٦. (تحرير) تزايد وظهور خصائص مثيرة للجدل

كلّ ما ذكرناه إلى الآن يُبيّن جيّداً أنّ الخصائص المتعارضة، الكامنة أو الافتراضيّة الراجعة لكلّ تنظيم، وبخاصّة التنظيم الإنتروبي العكسي، وبصورة أخصّ التّنظيم الإجتماعي والتّاريخي، تنبثق وتتحقّق وتظهر وتجمح.

أينما كان، تميل الطبيعة النزاعيّة إلى الازدياد أو حتّى أن تصبح مهيمنة (يمكن أن تنجرف أزمة ما إلى حرب أهليّة أو أن تتحوّل إلى حرب خارجيّة).

هذا يعني أن "علم الأزمات" من شأنه أن يوفّر للباحث دليلاً لتحديد مكوّنات الأزمة، ولكنّه لا يوفّر "تقنية" تحليليّة. فكلّ أزمة تستلزم دراسة فعليّة لتركيبها الخاصّ. وتتضاعف النزاعات ليس فقط على مستوى الأفراد أو الجماعات أو الطبقات، إنّما بين وسائل التحكّم والضبط والعمليّات المنحرفة أو ذات النزعة الجديدة. وهنا نرى جيّداً أنّه لا يمكن اختزال فكرة الأزمة في فكرة النّزاع الداخلي ضمن نظام ما، وأنّها تحمل في ذاتها إمكانيّة تعدّد وتعمّق، وانطلاق الصراعات.

٧. تحرير/ عودة التعطّل: تعدّد المآزق المزدوجة

على مستوى هيئات التحكّم والسلطة، تتعدّد المآزق المزدوجة، إذ لا يمكن للسّلطة أن تتسامح ولا أن تقمع فيض الاضطرابات والانحرافات والتضادّات. لكنّ الأفراد والجماعات التي تساهم في الأزمة يمكن لهم بلوغ مستويات من شأنها تعريض متطلّباتهم، إذا ما تمّت تلبيتها، للاندثار بسبب المخاطر المتزايدة المتعلّقة بوجود النظام أو حتى بوجودهم بحدّ ذاته. فآليّات السلطة والتّحكم ليست الوحيدة التي تواجه المآزق المتعدّدة، بل أيضاً المُطَالِبين الذين تُقابِل إستراتيجيّات عملهم، في ظل غياب اليقين ومخاطر نمو الأزمة، "تعارضات"[24].

24 يمكن فهم العلاقة بين الأزمة والمأزق المزدوج بطريقة مبسّطة عبر مثالين: الأوّل سيبرانيّ صرف والثّاني بيولوجي. يتعلّق الأوّل بسلحفاة غراي والتر (Grey Walter) الإلكترونيّة التي إذا ما حفزنا لديها شبه ردود فعل لا إراديّة مكيّفة ومتضاربة، يصبح سلوكها "عُصابيّا" أي غير متّسق أو معطّل. ويتعلّق الثاني بالتجارب التي نضع فيها حيواناً ما تحت "مأزق مزدوج". لنأخذ تجربة أجريت على قطّ. وليكن مصدر هواء ساخن (وهو أمر يمقته القطّ) مرتبطاً بتقديم طعام (وهو أمر يرغب فيه القطّ). بعد وقت معيّن يُحدث هذا التقديم المزدوج ظواهر قلق وتوعّكات نفسيّة–جسديّة، وكبحاً ونفوراً ورهاباً وشكوكاً ومعارك مع عدوّ خيالي وتصرّفات شعائرية. يمكّننا هذا المثال من أن نرى، ليس الطبيعة المتعدّدة والمتعدّدة الأبعاد للخلل التسلسليّ فقط، أي تنوّع آثار الأزمة، بل أيضاً أنماطاً عن أجوبة "أزَميّة" أي أسطوريّة، مكافحة العدوّ الخيالي.

٨. إطلاق أنشطة البحث

كلّما تعمّقت الأزمة ودامت، أثار ذلك بحثاً عن حلول أكثر فأكثر جذريّة وأصوليّة. إذن، للأزمة على الدوام طابع الصّحوة. فهي تبيّن أنّ ما كان يبدو بديهيّاً وما كان يبدو عمليّاً وناجعاً يتضمّن على الأقل

نقائص وعيوباً. وهو ما يطلق مجهود بحث من شأنه أن يُفضي إلى تقنية معيّنة أو اختراع معيّن أو إلى صيغة جديدة قانونيّة أو سياسيّة، وهذا الابتكار سوف يُصلح النظام ويصبح جزءاً لا يتجزّأ من وسائل وإستراتيجيّات إعادة التّنظيم الخاصّة به. ويمكن للبحث أن يتجاوز الإصلاح وأن يؤدّي إلى إعادة هيكلة أو "ثورة" تكون قادرةً استناداً إلى قواعد جديدة أو حتى تركيب أكبر على تكوين "نظام متحوّل" من شأنه تجاوز المآزق المزدوجة الأساسيّة التي تكشف حدود ونقائص النّظام السابق.

إذن، تحوي كلّ أزمة عمليّة تحرير للأنشطة الفكريّة، وذلك بالتّشخيص، وإصلاح معرفة غير كافية أو غير صحيحة، والطّعن في نظام قائم أو مقدّس، والتجديد، والخلق.

إذن، مع القوّة التدميريّة الفعالة الموجودة في أزمة تتعمق (بدخول قوى الفوضى والتفكّك والتحلّل) يتزامن وجود إبداع فعال. فالأزمة تحرّر في آن قوى الموت وقوى التجديد. ومن هنا، يأتي التباسها الجذريّ.

٩. الحلول الأسطوريّة والخياليّة

سوف يظهر الالتباس على مستوى آخر أيضاً: ضمن عمليّة البحث ذاتها. يأخذ البحث عن حلّ مظاهر سحريّة وأسطوريّة وطقوسيّة. وتظهر العمليّات السحريّة بالتزامن مع الأنشطة الفكريّة النقديّة. فنحن نبحث عن عزل وتطويق الشعور بالذنب، وقتل وتصفية الشر عبر التضحية بـ"المذنب" أو "المذنبين". فينقسم البحث عن المسؤوليّات حينئذ بين فرعين متضادّين: يبحث الأوّل عن معرفة طبيعة الشرّ، فيما يبحث الآخر عن كبش فداء للتضحية به، وطبعاً يوجد تعدّد للمذنبين الخياليّين، وهم غالباً هامشيّون أو أقليّون.

يجب طردهم مثل أجسام غريبة، أو تدميرهم مثل عناصر مُعدية. وهكذا يحيد البحث عن حلّ إلى التضحيّة الطقوسيّة. وفي الوقت نفسه، يُثير ضيق ومصائب ومخاطر الأزمة ما يشبه صدمة مضادّة تتمثل بآمال كبيرة بشأن مستقبل أفضل وحلول نهائيّة وجذريّة وأمل مطلق. ويحضر الرجاء بالخلاص ليضخّم ويفخّم وينشر في الأزمة البعد الأسطوري الموجود أصلاً في جميع الشؤون الإنسانيّة.

١٠. "جدلنة" كل هذه المكوّنات

لقد حددنا هنا، على نحو تجريدي، بعض مكوّنات الأزمة نسبيّاً لكن من الواضح أنّ الأزمة ليست مجموع مكوّناتها فحسب، إنما أيضاً تفاعلات هذه المكونات وتركيباتها والتحرّك المتكامل والمتنافس والمتضادّ في الوقت نفسه لصيرورتها وظواهرها، أي "جدلنتها".

إنّ الأزمة هي في الوقت نفسه التعطّل والتحرير، ولعبة الارتجاعات السلبيّة والإيجابيّة، والتضادّ والتضامن، والمآزق المزدوجة، والأبحاث العمليّة والسحريّة، والحلول على المستوى الفيزيائي والأسطوري.

إذن، إنّ مفهوم الأزمة مفهوم بالغ الغنى، وهو أغنى من فكرة الاضطراب والفوضى، وهو يحمل ضمنه الاضطرابات والفوضى والانحرافات والتضادّات، ولكن ليس هذا فحسب، إذ إنّ ما سبق يُحفّز في المفهوم قوى الحياة والموت التي تصبح هنا أيضاً، أكثر من أي وقت آخر، وجهين لظاهرة واحدة. في الأزمة، تُحَفَّز بالتزامن العمليّات شبه "العُصابيّة" (سحريّة، طقوسيّة، أسطوريّة) والعمليّات المبتكرة والخلّاقة. كلّ هذا يتداخل، ويتقاطع، ويتواجه ويتفاعل... ويكون تطوّر ومآل الأزمة عشوائيّاً، ليس فقط لأنه يوجد زيادة للفوضى ولكن لأنّ كلّ هذه القوى والعمليّات والظواهر البالغة الغنى تتبادل التأثير وتدمّر كلّ منها الأخرى في الفوضى.

الأزمة والتحوّلات

١. بشأن الفعل

إنّ الأزمة تُحرّك عمليّات غير منتظمة يمكن أن تصبح جامحة. وفي هذه الظروف، يكون الفعل، الذي يقوم على القدرة على التنبؤ وتنفيذ الحتميّات محاصراً. لكن من زاوية نظر أخرى، يكون الفعل مُحَفّزاً. ففي الحالة العاديّة، لا تسمح غلبة الحتميّات والانتظامات بالفعل إلّا بين هوامش ضيّقة للغاية، وفي اتّجاه هذه الحتميّات والانتظامات فقط. وكما أنّ الإستراتيجيّة العسكريّة لا يمكن أن تطبّق إلّا في الإطار العشوائي للمعارك، وكلّ وضع عشوائي يسمح بالجرأة في إستراتيجيّات اللعب، بما فيها لعبة السياسة، فإنّ وضعيّة الأزمة، بفعل غياب اليقين والمتغيّرات، وبفعل تنقلّ القوى والأنماط الموجودة، وبفعل تعدّد البدائل، تخلق ظروفاً مواتية لتطبيق الإستراتيجيات الجريئة، والمبتكرة، والمناسبة، لهذه الميزة الخاصّة بكل فعل: الاختيار بين سلوكات مختلفة أو إستراتيجيّات مختلفة وممكنة. فقرارات الكلّ أو لا شيء المتّخذة في أوقات ذورة من عدد محدود جدّاً من الأفراد أو حتّى من فرد واحد، أي "أُلقي النرد" (*alea jacta est*) يمكن أن تجرّ عواقب لا رجعة فيها

وغير محسوبة على كلّ العمليّة. بهذا المعنى، تكون الأزمة أيضاً رهينة المتغيّرات: عند بعض هذه اللحظات الفارقة يكون من الممكن لأقليّة، أو لفعل فرديّ، أن يقلب التطوّر في اتّجاه مستبعد جدّاً أحياناً. ويسير تضخيم دور الفعل الفردي، وتضخيم دور المتغيّر، جنباً إلى جنب، وهما وجهان للظاهرة نفسها.

٢. التغيير: التّقدم/ التّراجع

في ما يتعلّق بالمجتمعات التاريخية، لا تحمل الأزمة فقط إمكانيّة العودة إلى الوضع السابق (بامتصاص الاضطراب)، أو إمكانيّة تفكّك النّظام كنظام (يمكن لمجتمع ما أن ينقسم أو ينفصل)، أو إمكانيّة التفكّك التّام (إنّ مجتمعاً تاريخيّاً يكون نسبيّاً غير قابل للهلاك، ولا يمكن تفكيكه جذرياً إلا بإبادة أو ضربة قاتلة لنظامه البيئيّ)، بل أيضاً بصورة خاصّة، إمكانات تغيير. هذه التغييرات يمكن أن تكون موضعيّة تخصّ تفصيلاً، ولكن يمكن لها أن تشكّل تحوّلات في قلب التنظيم الاجتماعي بحدّ ذاته، وتحوّلات أعمق تتعلّق بالمنظومة التوليديّة للمجتمع، التي تولّد بلا توقّف تنظيماً ظواهريّاً (ما يسمّى في اللغة المعمّمة للعلوم الاجتماعيّة "الهيكلة").

إنّ طابع غياب اليقين والطابع الملتبس للأزمة يجعلان نتيجتها غير مؤكّدة. وبما أنّ الأزمة تشهد الانبثاق المشترك لقوى التفكيك وإعادة التوليد ("الموت" و"الحياة")، وبما أنّها تستخدم عمليّات "سليمة" (البحث، الإستراتيجيا، الاختراع) و"مَرَضيّة" (الأسطورة، السحر، الطقس)، وبما أنّها تقوم في الوقت نفسه على مهمة الإيقاظ وبالتنويم، يمكن أن تنفذ الأزمة إلى تراجع أو تقدّم.

– رجعيّة: يفقد النظام تركيبه ومرونته، ويتمظهر التّراجع في غالب الأحيان في فقد الصّفات الأغنى والحريّات التي تكون في آن معاً الصّفات الأكثر هشاشة والأحدث، والأكثر بدائيّة أو تصلّباً بفعل تعزيز الهياكل.[25]

25 هكذا، إنّنا في الحلّ الرجعي نصفّي ماديّاً الانحرافات وحتى الإمكانات، ونقتل في المهد أي إمكانيّة لاتجاهات نقديّة أو مضادّة، فندين ونعاقب المذنبين ونحلّ المشكلات بالخطابات والاحتفالات.

– تقدميّة: يكتسب النظام صفات وخاصيّات جديدة، أي تركيباً أكبر.

هنا يتوضّح الوجه المزدوج للأزمة بما هي خطر وفرصة: خطر تراجع، وفرصة تقدّم. ذلك أنّ الأزمة تُسخّر اختلال التنظيم وإعادة التنظيم، كل من خلال الآخر؛ كلّ اختلال تنظيم متزايد يحمل داخله فعليّاً خطر الموت، ولكن أيضاً فرصة جديدة لإعادة التنظيم، وللخلق وللتخطّي. وكما يقول ماك لوهان (Mac Luhan): "إنّ الانكسار، هو اختراق محتمل". فالمأزق المزدوج الذي يعطّل

النّظام يُطلق في الوقت نفسه عمليّة تكوين نظام متحوّل من شأنه أن يحلّ التناقضات العويصة والتضادّات المدمّرة للأوّل، وهو ما لا يمنع أن يكون له تناقضاته وتعارضاته الخاصّة.

من الشائع في المجتمعات التاريخيّة أن تجد الأزمة حلّاً تقدّميّاً ورجعيّاً في الوقت نفسه، وذلك وفق المستويات، إذ إنّ تقدّماً اقتصاديّاً يمكن أن يوافق تراجعات سياسيّة، والعكس بالعكس.

٣. نظريّة الأزمة ونظريّة التطوّر

ليست الأزمة بالضرورة تطوّريّة؛ إذ يمكن أن تُستوعَب في رجوع إلى الوضع القائم، لكنّ للأزمة احتمالاً قابليّة للتطوّر. فهي تحمل عند نشأتها خصائص التطوّر. ولفهم هذا، يجب التخلّص من فكرة أن التطوّر عمليّة متدفّقة متواصلة. فكلّ تطوّر يَنشأ دائماً من أحداث أو حوادث، ومن اضطرابات تولّد انحرافات تصبح بدورها اتجاهاً يدخل في تعارض ضمن النظام ويجرّ اختلال تنظيم أو إعادة تنظيم متفاوتة الدراماتيكيّة والعمق. إذن، يمكن اعتبار التطوّر سلسلة من اختلال التنظيم ومن التنظيم شبه الحرج.

إذن الأزمة حقل للتطوّر. إنها نوعاً ما مخبر لدراسة العمليّات التطوّريّة. إنّنا في مجتمعات تتطوّر باستمرار وبسرعة، ويبلغ تركيبها مبلغاً يجعل هذا التطوّر مرفقاً بغياب استقرار وباضطرابات كبيرة. كما أنّنا اليوم لا نعرف هل إنّ التطوّر المستمّر، وانطلاقاً من لحظة معيّنة، يمثّل أزمة مستمرّة أيضاً. لكنّنا نستطيع أن نفرّق بين المفهومين لكون الأزمة غير مستمرّة، إذ إنّها تتجلّى بين حدود زمنيّة معيّنة. ويجب أن يكون هنالك ما قبل وما بعد "عاديين" تقريباً: فالأزمة بالمعنى الدقيق تتحدّد دائماً بالنسبة إلى فترات استقرار نسبيّ، وإلّا فإنّ فكرة الأزمة سوف تغرق في فكرة التطوّر. بهذا، وبما أنّ كلّ تطوّر يحمل مظهراً أزميّاً، يمكن القول إنّ التّطوّر ينطوي على عنصر أزميّ، ويمكن أن يكون مُصَمَّماً على شكل سلسلة من الأزمات غير القابلة للرجوع.

نحو علم للأزمات

إنّنا نؤمن بإمكانيّة وجدوى "علم للأزمات". وهو يجب أن يتضمّن طريقة ملاحظة شبه سريريّة تكون بذاتها مرتبطة بأخلاقيّات. فمراكز الأزمات لا يجب أن تكون فقط مراكز طبيّة بل يمكن أن تشمل جميع المجالات. ودور الثقافة يجب أن تكون مراكز أزمات وليس أماكن عروض. لكنّ طريقة

الملاحظة والتدخّل يجب أن تكون مرتبطة بنظريّة. لنعيد: لا تجود نظريّة أزميّة ممكنة دون نظريّة إعادة تنظيم ذاتيّ بيئيّ (جينيّ وظاهريّ).

أتمنّى أنّي تمكّنت من إثبات أنّنا يمكن أن نرفع الأزمة إلى مستوى مفهوم واسع غنيّ ومركّب يحمل داخله كوكبة مفاهيم. ولأننا محمولون على أن نُدخِل غياب اليقين والتقلّب والالتباس في مفهوم الأزمة، لا يُعتبر تراجعاً نظريّاً، إنّما تراجعاً للمعرفة البسيطة وللنظريّة البسيطة، وهو ما يتيح تقدّم المعرفة المركّبة والنظريّة المركّبة.

في الواقع، يمكننا أن نفهم بطريقة أفضل الحدس الماركسي والحدس الفرويدي اللذين تكون الأزمة وفقهما في الوقت نفسه كاشفاً وفعالاً. إذ نرى بطريقة أفضل كيف أنّ الأزمة تُظهر ما كان مخفيّاً وكامناً وافتراضيّاً داخل المجتمع (أو الفرد): التضادّات الأساسيّة، والتصدّعات الزلزاليّة، والمسار الغامض للوقائع الجديدة. وفي الوقت نفسه، تسلّط الأزمة الضوء نظريّاً على الجانب المغمور من التّنظيم الاجتماعي، وحول قدرته على البقاء والتحوّل. وهي في هذه النقطة تُعتبر أمراً فعالاً. فهي تُفعّل لو للحظة، ولو في الوضع الناشئ، كلّ ما يمكن أن يأتي بتغيير، وتحوّل وتطوّر. ويبدو غريباً أكثر فأكثر أنّ الأزمة التي أصبحت حقيقة واضحة حدسيّاً أكثر فأكثر، ومصطلحاً متعدّد الاستخدمات، تبقى كلمة مبهمة وجوفاء، وأنّها عوض أن توقظ تساهم في التنويم. وهكذا، أصبحت فكرة "أزمة الحضارة" مخدّرة تماماً في حين أنّها تنطوي على حقيقة تبعث على القلق؛ لقد فقد هذا المصطلح – التشخيص كلّ ميزة تفسيريّة. إنّ الأمر يتعلّق اليوم بتعميق أزمة الوعي لنتمكّن أخيراً من إظهار وعي الأزمة. فأزمة مفهوم الأزمة هي بداية نظريّة الأزمة.

حول الكتاب

نبذة عن الكتاب

عمّ مفهوم الأزمة في القرن العشرين جميع آفاق الوعي المعاصر، لكنّ التّعميم أفرغ المفهوم من معناه.

إنّ الأزمة تعني في أصلها اليوناني «القرار»، وهو اللحظة الحاسمة التي تُتيح التشخيص. في المقابل إنّ الأزمة تعني اليوم «التردّد»، وهي اللحظة التي يظهر فيها غياب اليقين بالتزامن مع اضطراب ما. عندما كانت الأزمة تقتصر على القطاع الاقتصادي، كان يمكن على الأقلّ التعرّف عليها من بعض الصّفات الكميّة. لكنّها حالما تشمل الثقافة والحضارة والبشريّة، يفقد المفهوم ملامحه.

فالأزمة تُستعمل اليوم لتسمية ما لا يمكن تسميته...

قيل في الكتاب

«تجمع مسيرة إدغار موران بين الالتزام التقدمي والبحث الفكري» Le Monde diplomatique

عن المؤلف

إدغار موران عالم اجتماع ومفكّر فرنسي. مدير أبحاث فخري في «المركز الوطني للبحث العلمي» (CNRS) في فرنسا. يُعدُّ واحداً من المفكّرين الأكثر فرادة في عصرنا، وقد تجاوز تأثيره الفكري والمعنوي حدود بلده فرنسا.